HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

الفاعل المحلي والتمكين الوظيفي مقاربة نظرية

محمد العرعاري[1]

[1] طالب دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية، جامعة ابن طفيل، المملكة المغربية.

HNSJ, 2021, 2(9); https://doi.org/10.53796/hnsj2928

تاريخ النشر: 2021/09/01م تاريخ القبول: 2021/08/26م

المستخلص

تسعى كل المجتمعات على مستوى المعمورة كلاً بحسب توجهاتها واستراتيجياتها على أشراك المجتمع في سيرورة التنمية تماشياً مع عدة متغيرات اجتماعية واقتصادية بل وسياسية تمثلت في مجملها بالتحول الاقتصادي للسوق المفتوح ضمن المنطق الرأسمالي بالتزامن مع تخلي الدولة عن مقوم أساسي من مقوماتها تمثل بالدولة الأمة لصالح الدولة التشاركية فلم تعد تنظر الدولة للمجال الترابي بمنظور المركز الضيق بل عمدت إلى أشراك المحيط في تلك العمليات التنموية الحيوية وخولت للنخب والفاعل المحلي تدبير شأنهم بما لا يخل بالنظام والدستور السائد في المجتمع. ناهيك عن التحول في مستوى وعي الأفراد والمجتمعات بحقهم في المشاركة السياسية والفكرية وما تبعها من تطور تنظيمات المجتمع المدني والكثير الكثير من المتغيرات التي تمخض عنها بزوغ ما يسمي الفاعل المحلي وانحسار النخب التقليدية. والمغرب كغيره من تلك الدول والمجتمعات عرف عدة تحولات سياسية وفكرية واقتصادية منذ الاستقلال حتى يومنا من قبيل اعتماده مبدأ اللامركزية في تدبير الشأن المحلي على جميع مستوياته ضمن رؤية استراتيجية متكاملة كان من متطلباتها توسيع دائرة الاهتمام بالجماعات المحلية وبالجهوية الموسعة، وتمكين النخب الاجتماعية والسياسية بل والإدارية المحلية المزيد من الصلاحيات المدعومة قانونية، معتبرةً من الفاعل المحلي الرهان المعول عليه تحقيق نهضة تنموية شاملة وإسقاط المشاريع التنموية للدولة على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: التمكين ، الفاعل المحلي، التدبير الوظيفي، التنمية.

RESEARCH ARTICLE

THE LOCAL ACTOR AND FUNCTIONAL EMPOWERMENT: A THEORETICAL APPROACH

Mohamed Elarari[1]

[1] PhD student, Department of Sociology, Faculty of Social Sciences and Humanities, Ibn Tufail University, Kingdom of Morocco.

HNSJ, 2021, 2(9); https://doi.org/10.53796/hnsj2928

Published at 01/09/2021 **Accepted at 26/08/2021**

Abstract

All societies on the ground, both according to their orientations and strategies, seek to involve society in the process of development in line with several social, economic and even political variables, represented in their entirety by the economic transformation of the open market within the capitalist logic, in conjunction with the abandonment of a fundamental component of the state representing the nation for the benefit of the participatory state, the State no longer considers the earthly field from the perspective of the narrow center, but has involved the ocean in these vital development processes and has been concerned with the elites and the local actor to manage them in a way that does not disturb the order and constitution prevailing in society. Not to mention the shift in the level of awareness of individuals and communities of their right to political and intellectual participation and the subsequent development of civil society organizations and many of the changes that have resulted from the emergence of the so-called local actor and the decline of traditional elites. Morocco, like other countries and societies, has undergone several political, intellectual and economic transformations from independence to the present day, such as its adoption of the principle of decentralization in the management of local affairs at all levels within an integrated strategic vision whose requirements were to expand the attention of local communities and the expanded regionalism, and to enable the social, political and even local administrative elites to have more legally supported powers, considering it a local actor to bet on achieving a comprehensive development renaissance and dropping the development projects of the state on the ground.

Key Words: Empowerment, local actor, job management, development.

1. مقدمة

يمكننا القول بأنه وإلى بداية الثورات الثلاث الكُبرى التي عرفتها أوربا كانت تُقاس قوة حضارة أو دولة ما بما تمتلكه من رجال مقاتلين وموارد مالية بالإضافة إلى تماسك المجتمع وعافيته، ومع نهاية القرن الثامن عشر والذي أُطلق علية اصطلاحاً بعصر الثورة الصناعية تحول المنظور وأصبحت الأمم قوية بما تمتلكه من موارد صناعية وبشرية قادرة على إنتاج الخيرات بالإضافة إلى تمكين هذا الأخير من تحويل ما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية ومواد خام لمتطلبات الصناعة إلى موارد تنموية اقتصادية ومن ثم اجتماعية...، ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين والذي أُطلق عليه العالم اصطلاحاً بقرن المعلوماتية والعولمة، تميز بشركات اقتصادية عملاقة عابرة للقارات، هنا نكون أمام معيار أخر لتقدم أمةً ما، تمثل بمدى امتلاكها لأدوات التقدم العلمي والتكنولوجي، هذا التقدم العلمي والتكنولوجي وما يصاحبه من تنمية مُستدامة لا يُمكن أن يحدث بدون الاهتمام بالعنصر البشري ضمن الخطط التنموية والسكانية الشاملة وفق رُؤى علمية، ولنا خير مثال على ذلك دولتا اليابان وماليزيا اللتان يُمكن القول بأنهما تفتقران للكثير من الموارد الاقتصادية الطبيعية الأولية " الموارد الخام"، إلا إننا نجدهما من أقوي دول العالم اقتصادياً وتكنولوجياً، وذلك كله تحقق باهتمامهما بتنمية الانسان أولاً باعتباره رأسمال رمزي قادر على تحقيق الرساميل الأخرى " اقتصادية، اجتماعية، عسكرية". وبالتالي أصبح العنصر البشري المزود بالكفاءة والمعرفة الشغل الشاغل في خطط الدول بجميع أشكالها وأنماطها على حدٍ سواء كلاً بحسب إمكاناتها، وهذا ما أفرزته عوامل عدة منها العولمة والتقدم الصناعي والتكنولوجي، واستجابة للتطور الكبير الذي عرفه مفهوم التنمية، فبعد إن كانت التنمية تعرف بمفهومها الكلاسيكي القاصر بالتنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الفردي والوفر العام للدولة، أصبح يُنظر لها حديثاً كبنية متكامل أطلق عليها بالتنمية المندمجة الاستراتيجية والمتوازنة والمستدامة كأحد نتائج " مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل عام 2012م ويُعتبر المؤتمر الدولي الثالث للتنمية المستدامة الذي يهدف إلى التوفيق بين الأهداف البيئية للمجتمع العالمي " (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – ويكيبيديا (wikipedia.org)، 2014). كل ذلك أعطي أهمية بالغة للعنصر البشري في عملية التنمية باعتباره أحد الموارد الأساسية في التنمية، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون تنمية الجانب البشري والذي هو أساس مكوناتها، وبالتالي يمكن القول بأن التنمية الشاملة مرتبطة بتنمية المجتمع بعلاقة طردية. هنا ظهر في القرن الحديث الاهتمام بالتخطيط السكاني والفاعل المحلي باعتباره الركيزة الأولى في الوصول إلى تنمية شاملة عبر عدة استراتيجيات منها زيادة الاهتمام بالتعداد السكاني الشامل لجميع مكونات التراب الوطني والوقوف على الموارد المتوفرة الطبيعية والبشرية للجماعات من جهة، واحتياجات الساكنة من جهة أخرى، الذي يعتبر المرجعية الأولى في توزيع المشاريع التنموية على التراب الوطني، وتوسيع آليات الديمقراطية والتشاركية بين الجماعات المحلية والمركز، هنا برزت ما تسمي بالخطط والأوراش الوطنية الكبرى التي تتبني استراتيجية التنمية المستدامة من قبيل المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتعديلات الدستورية للتقسيم الترابي الذي عرف عدة تعديلات كان أخرها تعديل عام 2011م باسم الجهوية الموسعة، وذلك لتفادي الاختلالات في التقسيمات الجهوية السابقة، بحيث يكون هناك توازن بين الجهات في الموارد الاقتصادية والتعداد السكاني، كذلك للحد من المركزية وتمركز القرار والعمل باللامركزية وانشاء إدارات

القرب من الساكنة. تلك التعديلات لامست وبشكل مباشر التقسيم الترابي لأصغر وحدة إدارية مجالية وهي الجماعات المحلية سابقاً فكان لها نصيب من تلك التعديلات الدستورية والتي كان أخر تعديل دستوري بظهير شريف في عام 2011م والمتوج بالقانون الجماعي 113/14 تناول بالتفصيل الاختصاصات المخولة للجماعات الترابية من جميع الجوانب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ . وفي حقيقة الأمر تلك الجماعات المحلية هي بالأساس تنظيمات تحمل صبغة شخصية معنوية للفاعل المنخرط فيها. من هنا تبنى المغرب فيما يسمي بالجماعات الترابية – الجماعات المحلية سابقاً – بغية تحويل التنمية من النمط القطاعي المركزي إلى التنمية المحلية التشاركية عبر اشراك الجماعات المحلية وممثليها من إدارات جماعية أو أعيان في سيرورة التنمية. وهذا لا يتحقق إلا بتبني استراتيجية قائمة على أسس علمية وبحثية قادرة على خلق روح المشاركة بين الساكنة والدولة – بين المركز والهامش، من خلال اشراك الساكنة في التنمية في جميع مراحلها ابتداءً بالتحليل، التخطيط، التنفيذ، وانتهاءً بالمتابعة والتقويم. هذه العملية التشاركية أما تكون مُباشرة عبر الساكنة أنفسهم أو عبر من يُمثلها من قبيل الأعيان ومجالس الجماعات المحلية المنتخبة من قبل الساكنة، تلك الاستراتيجية لن ولن تكون إلا إذا حملها أفراد يتمتعون بقدر من الكفاءة والتمكين الإداري والقيادي والعلمي...، لذلك أحتل الفاعل المحلي أهمية كبرى في الخطط الوطنية من حيث تمكينه والرفع من قيمة أدائها عبر العديد من البرامج بغية الوصول إلى رؤية واضحة قائمة على أُسس علمية ونظرية حول احتياجات الساكنة وتطلعاتهم ومدي وعيهم في تحيق تنمية ذاتية لأنفسهم. على اعتبار أن الفاعل المحلي هو المسؤول الأول عن مسلسل التنمية، بحيث لم يعد دوره مقتصرا على الأعمال الإدارية اليومية من تسليم الرخص والوثائق الإدارية فقط...، وإنما كل أنيط به كل ما يمكن أن يؤدي إلى تقدم الجماعة المحلية اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وثقافياً، وهذا لا يتحقق إلا بتخويله من المركز بصلاحيات تُتيح له القيام بأدوار فعالة في تهيئة التراب والسعي نحو إيجاد الوسائل المادية والبشرية اللازمة لهذا الغرض.

2. إشكالية الدراسة

مما سبق نجد إن موضوع الفاعل المحلي أحتل مكانه مهمة في كافة العلوم الإنسانية ويشترك في هذا الأمر كلاً من علم السياسة والقانون وعلم الاقتصاد اللذين يعتبران الفاعل والتنمية المحلية من صلب اختصاصهما نافسهما فيه علم الاجتماع بشكل عام وسوسيولوجيا المجال والتنمية بشكل خاص. وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة في كوننا سنقف على ما تناولته النظريات السوسيولوجية الكبرى للفاعل بشكل عام والفاعل المحلي بشكل خاص، واهمية التمكين الوظيفي للفاعل المحلي باعتباره الرأسمال البشري لتحقق تنمية محلية مستدامة. من خلال العجالة السابقة لأهمية هذه الدراسة سنقف على ما تناولته الاتجاهات السوسيولوجية الكبرى في هذا المضمار على اعتبار أن العلم بالأساس تراكمي محاولين الإجابة عن أشكلية مركزية مفادها ما العلاقة بين التمكين الوظيفي والقدرة على اسقاط مشاريع التنمية المحلية على أرض الواقع؟

3. منهج الدراسة

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة والإجابة على الإشكالية المحددة سابقاً سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الاستنباطي الاستدلالي. من خلال مقاربتنا النظرية لأهمية تمكين الفاعل في سيرورة التنمية المحلية مستخدمين

في ذلك المنهج الاستنباطي على اعتبار أن التفكير الاستنباطي من أهم طرق الحصول على المعرفة، حيث يساعدنا هذا التفكير المنهجي على تنظيم المقدمات النظرية التي تم التوصل إليها من أجل الوصول للإجابة عن التساؤل المطروح، ومن أجل ذلك " يقوم فيه الباحث ببذل جهد عقلي وفكري لدراسة النصوص بهدف استخراج مبادئ مدعمة بالأدلة الواضحة بحيث لا تتعارض النتائج مع بعضها البعض أو مع أي من مقدماتها " (دياب، 2003، صفحة 69). ويُعرف المنهج الاستنباطي بأنه دراسة لمشكلة بشكل كلي انطلاقاً من المسلمات أو النظريات أو المعارف العامة، وبعد ذلك الانتقال للجزئيات، وصولا للاستنتاجات، أي إنه دراسة تبدأ بالعام ثم تنتقل للخاص في مراحلها التالية، ومن التسميات الأخرى للمنهج الاستنباطي المنهج الاستدلالي. وفي نفس الصدد يعرف المنهج الاستنباطي بأنه " منهج أسلوبه الشرح والنظر والتفكير والتأمل والتحليل وينتقل من الكل إلى الجزء، ومن العام إلى الخاص. ويستند في ذلك إلى مسلمات أو نظريات ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث " (المحمودي، 2019، صفحة 74).

4. المقاربة النظرية للفاعل المحلي

تعتبر التنمية المحلية عملية مجتمعية متعددة السياسات والأبعاد، ومتكاملة الأهداف والوسائل، وبالتالي تعكس خصائص ومزايا التنمية الشاملة. ولإحداث تنمية محلية فعلية تتطلب أن يلعب الفاعل المحلي المنتخب دوراً في التخطيط والتنفيذ لهذه المشاريع التنموية بشكل يتماشى مع متطلبات المجتمع المحلي ومتجاوزاً النمط التقليدي الذي يحصر التنمية في الدولة الممركزة، وعليه وارتباطاً بموضوع دراستنا سنحاول الوقوف على هذا الفاعل المحلي ومقاربته سوسيوتنموياً، ليتكون لدى المهتم بهذا الموضوع رؤية واضحة حول الفاعل المحلي وما يقوم به داخل الجماعة الترابية، إذ لا يمكن أن يكون هناك دور إلا بوجود فاعل يقف خلف هذا الدور، لذلك كان لزاماً علينا الوقوف عند هذا المفهوم المتعلق بدور الفاعل المحلي التنموي ضمن الجماعة الترابية وتحليله محاولين ربطة بالمقاربات السوسيولوجية، فقد برز هذا المفهوم على الساحة في الآونة الأخيرة بسبب عدة متغيرات من بينها خروج الدول من الاستعمار ومحاولة منها في السيطرة على التراب عبر عدة استراتيجيات، وانتشار الفردانية في المجتمع الأوربي الصناعي، وأخيرا العولمة وتجلياتها على الفرد، ونحن هنا لا ننفي دور الفاعل فيما قبل وانما الفاعل موجود بصورة أو بأخرى بوجود الانسان على الأرض بل كان الفاعل يتخذ صورة الوكيل أو العون مثلاً ونخب الأعيان القبلية – الصفوة، والشيوخ وصلحاء الزوايا، وهذا ما تطرق إليه الكاتب المغربي نور الدين الزاهي في كتابه الزاوية والمخزن مبرزاً فيه دور الزوايا كتنظيمات والصلحاء كفاعلين في تقاسم السلطة مع المخزن عبر التفاوض والمصالحة احياناً، وعبر الخروج عن الطاعة تارة أخرى، فظل مفهوم الوكيل حاضراً على حساب مفهوم الفاعل في الدراسات السوسيولوجية إلى غاية الستينات والسبعينات من القرن العشرين، هذه الازدواجية المفاهيمية يحاول بودون إقامة فصل فيما بينها حيث يقول: " يجب الفصل بين الأنساق الوظيفية التي يلعب فيها الفرد دوراً اجتماعياً، وبين الأنساق المترابطة التي يحتل فيها الفرد مكانة اجتماعية، ففي الحالة الأولى ينعت الافراد كفاعلين لقيامهم بدور اجتماعي، أما في الحالة الثانية فينعت فيها الفرد بالوكيل" (Boudon, 1979, p. 118)، وبالتالي سنجد أن هناك نظريات سوسيولوجية تتحدث باسم الوكيل أو العون وأخرى اخذت بمفهوم الفاعل هذه الازدواجية لا تعني نفي أحدهما لصالح الأخرى، بل تعني الازدواجية في النظريات السوسيولوجية ، ازدواجية بين الماكرو

ومن ضمنها الوضعية والوظيفية البنائية التي أخذتا بمفهوم الوكيل أو العون، بمقابل نظريات الميكروسوسيولوجية والتي أخذت بمفهوم الفاعل من أهمها الفردانية المنهجية والتفاعلية الرمزية وهذا ما يجعلنا نلاحظ أن علماء الاجتماع منهم من يستعمل مفهوم الوكيل/العميل Agent كبورديو، وأخرين كألان تورين يستعملون مفهوم الفاعلActeur، وهذا راجع للاختلاف في المنطلقات النظرية والأيديولوجية. فالنظريات التي تستعمل مفهوم الفاعل انطلقت من الفرد لفهم المجتمع، ويمكن القول إن جُلها تركز على خصائص ومواصفات ذاتية، كالمواقع والمواهب والمسارات كما تركز على منطق الفعل أي كل ما يرتبط بالخصائص والسمات الذاتية لدى الفرد، ومن هذه النظريات التي انطلقت من الفرد كفاعل في فهم ديناميات التغير في المجتمع نجد التفاعلية الرمزية والفردانية المنهجية، إلا إن الضرورة المنهجية تستوجب الانطلاق من النظريات الماكروسوسيولوجية وصولا إلى الميكروسوسيولوجية التي اهتمت بدراسة الفعل الفردي على حساب الفعل الجماعي.

4-1 التقليد الوضعي

يمكن ارجاع هذا التقليد إلى دوركايم المنتمي للمدرسة الفرنسية، والذي يعتبر امتداداً للفكر الكونتي لتأثره بأستاذه المؤسس لعلم الاجتماع اوجست كونت، حيث لم يهتم دوركايم بالأفراد بقدر اهتمامه بسلوكياتهم التي يعتبرها سلوكيات حاملة لأثار البنيات الاجتماعية من خلال التشديد على العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية المرصودة على أساس منهجية استقرائية تجريبية تُشيء الظاهرة الاجتماعية وذلك " لأن الفرد ليس بصانعها أولاً بل هي موجودة قبل أن يوجد الفرد، وهي ثانيا جبرية وملزمة، فالفرد ليس حراً في اتباع النظام الاجتماعي أو الخروج عليه " (عبدالمعطي، 1998، صفحة 80)، وبالتالي يعتبر الفرد هنا أقل حرية ومنصهر خلف البنية الاجتماعية، وناقل سلبي للظاهرة الاجتماعية ويمكن اعتباره في هذا التقليد وكيل أو عون ينطوي فعلة خلف البنية الكلية للمجتمع، في هذا المستوى لا يفكر دوركايم في الفرد بل يفكر في المجتمع وفي مجموعاته الفرعية أي في البنيات الاجتماعية، لأن تركيزه أنصب على دراسة الأسس الجماعية لوجود جماعة ما من قبيل الضمير الجمعي ، وتقسيم العمل ...، وهذا ما تناوله اوجست كونت موكدا بأن " الظواهر الاجتماعية تشتمل على أساليب الفعل والتفكير والإحساس الخارجة عن الفرد...، وتمارس ضبطا عليه "(عبدالجواد، 2002، صفحة 84) ويضيف دوركايم في كتابه قواعد المنهج " أن العامل الوحيد الذي يؤثر في المجتمع هو البيئة الاجتماعية بمعنى الكلمة ونعني بها البيئة الإنسانية " (عبدالمعطي، 1998، صفحة 80). أي أن البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد العون حسب هذا الاتجاه بكل بنياتها من قبيل العادات والتقاليد وبنيات دينية واجتماعية تمثل الوعي أو المخيال الجمعي الذي يوجه أفعال العون أو الوكيل في تفاعله مع الأخر أثناء قيامه بالفعل. وبحسب عبدالباسط عبدالمعطي هذا الشرط يتحقق عبر خاصيتان " أولهما عدد الوحدات الاجتماعية أو ما يطلق عليه حجم المجتمع Volume De La Societe، أما الخاصية الثانية أطلق عليها درجة تركيز المجتمع أو الكثافة الاجتماعية أو ما يطلق عليها أسم الكثافة الدينامية، ويقصد بها عدد الأفراد الذين يعيشون حياة مشتركة إلى جانب ما يتبادلونه من خدمات وما يوجد بينهم من تنافس " (عبدالمعطي، 1998، صفحة 81)، ومن جهة أخري يذهب ريمون آرون عالم الاجتماع الفرنسي في كتابه " التيارات الأساسية في الفكر السوسيولوجي إلى أن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها كتاب تقسيم العمل De La Divvision Du Travail Social تتركز في التصور الدوركايمي لتحديد

العلاقة بين الفرد والمجموع ومن أهم تلك العلاقات الوعي بوجودهم الاجتماعي" (عبدالمعطي، 1998، صفحة 82). أي أن الفاعل يكون له دور اجتماعي إذا ما كان قادراً على فهم احتياجات المجتمع ولديه وعي تام بهذا الدور، بالمقابل هذا الدور يمكن أن يقوم به أي فرد من أفراد الجماعة إذا كان نمط تقسيم العمل يتبع نمط التضامن الآلي، لأن جميع الافراد ضمن هذا النمط متجانسون ويحملون نفس القيم والكفاءة والتمكين، ألا أنه ضمن هذا النمط يمكن أن يؤدي إلى تداخل الأدوار والصراع الاجتماعي. وعلى العكس النمط الثاني من تقسيم العمل والذي أطلق علية دوركايم بالتضامن العضوي، ففي هذا النمط يكون الأفراد متباينون وظيفياً فلكل عون مهمة تراتبية بيروقراطية داخل الجماعة ولا يمكن أن يقوم بدور عون آخر من جهة، ومن جهة أخرى دور الفرد وفق هذا النمط مترابط بأدوار الجماعة فإذا اختل أدي إلى شلل أو اضطراب في الفعل الجماعي. أي أن السلوك البشري تحدده المعايير الاجتماعية والثقافية والتاريخية السائدة، وبما أن هذه المعايير محددة ذاتياً فأنها تتشكل غالباً من خلال التفاعل بين الفاعلين الأفراد، فالمعرفة الجماعية للمعايير تشكل الهوية أو كما يصفها دوركايم بالضمير الجمعي من خلاله ينطلق فعل العون أو الوكيل، وبطبيعة الحال هذا الوكيل هو بالأساس ناقل للكل الاجتماعي المحيط ويظهر هذا النقل عبر أفعالة وتصرفاته، فاذا تحدثنا أو تصرفنا فإن المجتمع هو الذي يتحدث فينا، إن المجتمع يعيش داخل ضمائرنا بكل معطياته الثقافية والاجتماعية، وبحسب هذه المقاربة أو الاتجاه يعتبر العون أو الوكيل المحلي مُقيد في تصرفاته وفق ما تتطلبه معايير المجتمع وتمثلاته. هذه المعايير في المقابل تتشكل من الهوية المشتركة من علاقات تبادلية بين – الوكيل عند بورديو والبنية " التي تفترض إن المجتمع مقدم على الفرد ولا يزول بزوال أفراده، فالفرد "(سعود، 2015، صفحة 127)، لذلك " لا يعتبر عنصرا اجتماعيا ولا قيمة له إلا في الاسرة أو المجتمع، لأن القوة الاجتماعية مستمدة من تضامن الأفراد ومشاركتهم في العمل ... إن المجتمع اليد العليا على الانسان والفرد " (جيدنز، 2005، صفحة 65).

4-2 التقليد الفهمي العقلاني:

يرجع جذور هذا التقليد إلى اعمال ماكس فيبر (Max Weber)، تقليد يبحث في المعني الذي يعطيه الأفراد لأفعالهم، وذلك عندما يضفي الفرد معنى ذاتياً معيناً لسلوكه، في حين يصبح الفعل اجتماعياً عند ارتباطه بالمعنى المعطى لهذا الفعل بواسطة الفرد وسلوك الأفراد الاخرين ويكون موجها نحو سلوكهم ولكي نفهم المقصد من هذا الفعل وتفسيره علينا أولاً أن نفهم مغزاه، بمعنى إن الفهم هنا عملية رصد معنى ودلالة وهدف الفعل، أي القيام بالتفكيك الميكانيزمات الفعل مع مراعاة مقاصد الفاعل بالإضافة إلى فهم الذات الفاعلة وعلاقتها بالوجود، من خلال دراسة الفعل والسلوك الاجتماعي الذي يتحقق عبر التفاعل بين الذوات، وعليه فإن فهم السلوك الإنساني حسب فيبر " ليس مسعى سيكولوجيا، بل هو السعي إلى فهم السيرورة المنطقية التي تقود الفاعل لاتخاذ قرار ما في ظرف خاص، إذ يتعين إعادة تشكيل المنطق العقلي للفاعل كما ينبغي أيضا فهم الجانب اللاعقلي في سلوكه تبعا للأهداف التي يتوخاها والوسائط التي يتوسلها " (Bréchon, 2000, p. 80)، بمعنى فهم الفعل على المستوى الجمعي من وجهة نظر الفرد الفاعل كعضو في المجتمع مع العلم أن" أفضليات الفاعل وكذلك الوسائل التي يمتلكها أو يعتقد أنه يمتلكها تؤثر فيها البنى الاجتماعية " (ريمون بودون، فرانسوا بوريكو، 1986، صفحة 424). بالإضافة إلى أن ما يحرك الفاعل هو" هَم تحقيق الأفضل وهو يتحرك في أطار من الإكراهات المحددة

بواسطة الأثار المجتمعية وبنية الوضع. أي يجب تكوين تصور للوضع الاجتماعي للفاعل عن طريق " الكشف عن معاني الفاعلين الاجتماعيين وعلاقاتهم بالمجتمع " (عبدالجواد، 2002، صفحة 135) وهنا يستند النموذج الفهمي على مبدأ الفهم الذي يتناقض مع مبدأ التفسير الذي يمكن ايجاده في المنهج الوضعي من جهة ، حيث يعرف فيبر علم الاجتماع في كتابه" الاقتصاد والمجتمع Économie et société بوصفه علماً يكرس جهوده للوصول إلى فهم وتفسير الفعل الاجتماعي Action sociale أسبابه ومصاحباته، ويعرف الفعل بوصفه نتاجاً للمعنى الذاتي الذي يخلقه الأفراد على سلوكهم... ويُعد الفعل اجتماعياً بالقدر الذي يضع فيه الفاعل سلوك الاخرين في حسبانه توجهاً وتصرفاً " (عبدالمعطي، 1998، صفحة 92)، وفي ذلك يضع لنا فيبر النمط المثالي للفعل Le mode d'action idéal وهو أحد أنماط الفعل عند فيبر متى ما أخذ الفاعل مجالاً من الحرية العقلانية وإقران سلوكه بمتطلبات المجتمع المحيط، ومن جهة أخرى يستند هذا النموذج الفهمي على خاصية مميزة هي البداهة والوضوح وإدراك التجربة إدراكاً مباشرا وهذا ما يؤكد عليه " جول مونروجين بقوله: الفهم هو إدراك لدلالة معيشية تعطى لنا بمثابة تجربة بديهية...، وهو دوما فهم لوضعية وجودية وجدانية...والفهم بداهة مباشرة " (Monnerot, 1946, p. 38). أما عن نظرية فيبر حول الفاعل وعلاقته بالتنظيم فقد قرن فعل الفاعل بنوع السلطة والتي ميز من خلالها بين ثلاثة أنماط سلطوية على النحو التالي:

1. السلطة الكاريزمية Puissance charismatique: وهذه السلطة تستند إلى وجود قائد له خصائص سيكولوجية قادرة على الاقناع من جهة، وشخصية ملهمة من ناحية أخري، وبالتالي هذه السلطة تجعل من الفاعل المحلي أقرب إلى الزعيم أو القائد.

2. السلطة التقليدية: وهذه السلطة تستند شرعيتها من أسس وثنية من قبيل قداسة التقاليد والعادات أو إلى شرعية دينية من قبيل التنظيمات الدينية، " وبمقتضاه ينظر الناس للنظام الاجتماعي القائم بوصفه مقدسا وخالدا وغير قابل للانتهاك " (عبدالمعطي، 1998، صفحة 93) وضمن هذا النمط يظل الفاعل المحلي مقيد بقيود اجتماعية وأثنية وغير قادر على الابداع والتغيير الاجتماعي.

3. السلطة العقلانية القانونية: يستمد هذا النمط شرعيته من التعاقد الاجتماعي من قبيل الدساتير والقوانين. " فبالرغم من أن فيبر أقام نظريته على أساس أفكاره عن الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، فقد أنصب اهتمامه على المؤسسات والابنية الاجتماعية الكبرى، ومن ذلك نشير إلى تحليلاته لأبنية السلطة الثالث: الكاريزمية، التقليدية، العقلانية القانونية، ويدخل في سياق الحديث عن السلطة القانونية والنمط المثالي الشهير البيروقراطية...وتحتل الكاريزمات مكاناً مهما في تحليلات فيبر فهو لم يكن فقط واضحاً في النظر إليها باعتبارها بناء للسلطة ولكنه كان مهتماً أيضاً في العملية إلى من خلالها يتولد هذا البناء" (فيبر، 2001، صفحة 11). يتحدث فيبر عن تلك الأبنية الثقافية والدينية والعادات والتقاليد المعيقة للتنمية والتنمية الاقتصادية بشكل خاص وذلك من خلال كتاب الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، نُشر عام 1905م، يتحدث فيه ماكس فيبر بأن الأخلاق والعادات البروتستانتية ساعدت في تكوين الرأسمالية الغربية الجديدة وارجع ذلك كله في كون البروتستانت أغنى من الكاثوليك وأصبحوا يمتلكون زمام الرأسمالية في أوربا. وعليه فإن فيبر يعتبر من الفرد الفاعل هو الوحدة

الأساسية لتحليل المجتمع حيث يعرف الفعل الاجتماعي في خضم دراسته للفعل بأنه سلوك انساني ظاهر ومستمر يمنحه الفرد الفاعل معنى ذاتي، لذلك أعطى لنا فيبر ثلاثة أنماط من الفعل الاجتماعي وهي:

1. الفعل الاجتماعي الغرائزي أو الانفعالي: وهو كل فعل أو نشاط يقوم به الفاعل وتوجه العواطف والسمات الشخصية للفرد، وقد تكون دوافعه لا أخلاقية وغير عقلانية كالسرقة أو القتل أو الرشوة... إلخ.

2. الفعل الاجتماعي العقلاني: وهو كل فعل أو نشاط تكون دوافعه عقلانية، وينطوي على الموائمة بين الغايات والوسائل ويتصف هذا الفعل بالمنطقي، وعادة ما يكون مصدر هذا الدور التعاقدات الاجتماعية المختلفة الدينية والمدنية. وبالعادة يكون الفاعل على علم بنتائج ما يقوم به مسبقاَ. وهذه الملكة أو المهرة الأخيرة تتعزز بممارسة الفاعل للفعل من جهة، وبالتدريب والتمكين المسبق من جهة أخرى.

3. الفعل الاجتماعي التقليدي: وهو السلوك الذي يقوم به شاغل الدور ويكون مصدره البيئة المحيطة من عادات وتقاليد المجتمع ويحركه الهابيتوس الاجتماعي للفرد. ويرتبط هذا الأخير بما تمليه العادات والتقاليد باعتبارها استجابة آلية اعتاد عليها الفاعل. لذلك نجد أن بودون " يفترض مسبقا بأن يتمتع الفاعل بدرجة ما من الحرية في خياراته وألا تكون تصرفاته محددة بشكل وثيق بقوى نفسية أو اجتماعية لا قدرة له عليه " (ريمون بودون، فرانسوا بوريكو، 1986، صفحة 72). ومن هنا نستخلص إن التقليد الفهمي ينحو إلى دراسة الوقائع الأولية انطلاقاً واعتماداً على الفعل الاجتماعي، بمعنى إن الغاية هي فهم معاني الفعل وبالتالي يشكل هنا الفاعل أساس الظاهرة المدروسة إلا أن فيبر في نظر شوتز" قد أخفق في تطوير مدخل سوسيولوجي يعتمد كليا على معاني الفاعلين، ويرى أن أنماط الفعل الاجتماعي عند فيبر بعيدة كل البعد عما يفكر فيه الفاعلون ويفعلونه " (عبدالجواد، 2002، صفحة 158). بمعنى إن فيبر لم يعمل إلا على إعادة " الاعتبار لرمزية الأفعال الاجتماعية من خلال التركيز على التفاعل بين الفعل الاقتصادي والفعل الديني – الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية – والتداخل بين الفعل السياسي، الاقتصادي والاجتماعي – السيادة: الاقتصاد والمجتمع– " (الادريسي، 2015، صفحة 163) ،وعليه، تركز السوسيولوجية الفهمية الفيبرية على دلالات الفعل الاجتماعي كمدخل علمي من أجل فهم الظواهر الاجتماعية. وارتباطا بموضوع بحثنا المتعلق بالفاعل المحلي ضمن الجماعة الترابية ولتمكينه من القيام بدوره في الفعل الاجتماعي يجب أن يفهم أولا متطلبات المجتمع المحيط من ناحية، ومن ناحية أخرى عليه أن يتحلى بجملة من القيم العقلانية من قبيل حب العمل الاجتماعي والعمل التطوعي ..." إن القيم تملك القدرة إذن على توجيه الفعل الاجتماعي شرط أن تكون محمولة من قبل مجموعات اجتماعية ومُدرجة في أطر مؤسساتية " (فلوري، 2008، صفحة 27)، وفي الأخير نخلص إلى أهم أفكار المقاربة الفهمية في دراسة الفاعل على النحو التالي:

1. تركز على العلاقة الوظيفية بين الدين والوضع الطبقي داخل المجتمع. باعتبار الأول من أهم محددات الاجتماعية الاثنية والقيمية المؤطرة لكافة البنيات الاجتماعية.

2. تهتم بتحديد العلاقة الوظيفية بين الدين والنشاط الاقتصادي للمجتمع.

3. تسعي لفهم طبيعة التغيير الاجتماعي، فالعامل الاقتصادي مهم الا أن الآراء والقيم لها تأثير في التغير الاجتماعي.

وارتباطاً بموضوع دراستنا وبحسب نظرية فيبر للفعل الاجتماعي علينا أولاً أن ننفذ إلى داخل الفعل الجماعي للفاعل بشكل عام لكي نفهم عمل العضو وأفعالَه أو سلوكَه الاجتماعي منطلقين من دوافعِ الفرد ونواياهُ واهتماماتِه والمعاني الذاتية التي يعطيها لأفعاله والتي تكمن خلف سلوكه، أي أنه لابد من فهم معنى الفعل أو السلوك على المستوى الفردي ومن وجهة أخرى معرفة الأسباب والاهتمامات التي تكمن وراء سلوك الجماعة الترابية التي يعتبر الفرد عضواً فيها. أي أنه لابد من فهم الفعل الاجتماعي على المستوى الجمعي " الوعي الجمعي" من وجهة نظر الفرد كعضو في الجماعة الترابية. إذاً لابد لنا من أخذ هذين المستويين في الاعتبار عند دراستنا وتحليلنا لفهم وتفسير الفعل الاجتماعي للأعضاء. وذلك لإن الفعل وبحسب فيبر لا يصبح اجتماعيا إلا إذا ارتبط المعنى الذاتي الذي يعطيه الفرد للفعل بسلوك الأفراد الآخرين. وهنا تركز نظرية الفعل الاجتماعي على الأسلوب الذي يتفاعل به الأفراد فيما بينهم من جهة وفيما بينهم وبين المجتمع من جهة أخرى وعلى الدور الذي يلعبه الفاعل الاجتماعي من خلال التنظيم الاجتماعي باعتبار الجماعة الترابية تنظيم.

3-4 التفاعلية الرمزية

يرجع هذا التقليد في أصوله الأوربية إلى جورج زيميل وفي الولايات المتحدة الامريكية وهربرت ميد وميلز وغوفمان وبلومر، هذا التقليد – المدرسة التفاعلية الرمزية – لا يُركز على الفاعل بل على الوضعيات التفاعلية، فالفاعل هنا يبنى تصوراته وافعاله تدريجياً من خلال عملية التفاعل وليس بمعزل عن هذا التفاعل أي تنطلق من الذات الداخلية إلى الذات الخارجية ولا تُشغل التفاعلية نفسها بالتحليل انطلاقاً من مستوى الأنساق بقدر ما انشغلت بالتفاعل الرمزي المتشّكل عبر اللغة، والمعاني، والصور الذهنية، مستندة إلى حقيقة مهمة مفادها إن على الفرد أن يستوعب أدوارَ الآخرين. هذا من جهة، إما من الجهة الأخرى وفيما يخص اختيارات الفاعل لأهدافه فإن " الفاعل يختار من بين الأهداف ويختار الوسائل لتحقيق تلك الأهداف في موقف يتكون من موضوعات مادية واجتماعية "(كربت، 1999، صفحة 118)، بالتالي وفق هذا التقليد يصبح لهذا الفاعل استراتيجيته أو سلوك تجعل منه فاعلاً حيوياً، إلا أن هذه السلوك يرتبط بسياق ومسار وظروف ووضعيات معطاة وليس إلى خصائصه الذاتية أو بالرجوع إلى مجريات التفاعل، ومن هنا يمكن القول بأن التفاعلية الرمزية جاءت بعد انحسار القوة التفسيرية للنظريات الماكروسوسيولوجية كالبنيوية والوظيفية... اذن تنطلق التفاعلية الرمزية من الفرد كوعاء لمنظومة من القيم لفهم المجتمع، حيث تبدأُ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي و" لا تشغل نفسها بالتحليل على مستوى الأنساق، إنها تبقى اهتمامها على مستوى وحدة الفعل الصغرى شانها شأن نظرية الاختيار العقلاني ... إنها لا تهتم بقضية الاختيار بين سلم التفاضلات قدر اهتمامها بقضية تشكل المعاني التي يعبر سلم المفضالات عن نفسه بواسطتها "(الحوراني، 2008، صفحة 35). ورغم المساهمة الملحوظة لهذا التيار فإنه وقف عاجزا عن" تفسير الحالة الاجتماعية التي تتحلل فيها أُطر المعنى بالنسبة للأفراد، فتصبح غير قادرة على توجيههم أو مُربكة في عملية التوجيه... في وقت تنعدم فيه قدرة الأفراد على التأثير في مجريات الاحداث من حولهم أي أن علاقة القوة تفرض نوعاً من القهر الرمزي يتضمن في محتواه معاني الخضوع، وما يعاب عليها

أيضاً أنها لم تلتفت إلى قوة الأيديولوجية والتأثيرات التي يمكن أن تحدثها داخل الوجود الاجتماعي، ولتجاوز هذا الشرك الذي وقعت فيه هذه النظرية أقترح (غيدنز) على أن للتفاعل ثلاث مكونات أساسية : تكوينه كتفاعل له معنى، تكوينه كنظام أخلاقي وتكوينه كتفعيل لعلاقات قوة معينة، بالإضافة إلى ايان كريب الذي وصف التفاعليون عندما " يتجاهلون وتنكرون لمجموعة من أشكال الوجود الاجتماعي بلعميان والأغبياء من خلال اعتماده على طروحات بلومر حول تشكل أطر المعنى " (الحوراني، 2008، صفحة 35)، في المقابل فإن كون kon ممثل مدرسة ايوا الامريكية يركز " على الفاعلين وأفكارهم وأفعالهم، ولكنه زعم بأنه يتعين دراستهم بطريقة أكثر علمية باستخدام الاستبيانات، فيما يفضل بلومر أدوات مثل الاستبطان الوجداني والملاحظة والمشاركة " (عبدالجواد، 2002، صفحة 279)، ومع بروز هذه النظرية أصبح للفاعل هامش أكبر وتحريره من سلطة البنيات والتنظيمات الاجتماعية والذي انعكس بشكل ملموس في أعمال السوسيولوجين الذين انطلقوا من الوحدات الصغرى لتحليل الوحدات الكبرى، أي انطلقت من منظور الميكرو، ومن بين الاعمال التي ساهمت وبشكل قوي في بروز موضوع الفاعل، نجد اعمال السوسيولوجي آلن تورين وخاصة في كتابيه ولمعنونا بعودة الفاعل، ونقد الحداثة.

4-4 الفردانية المنهجية

تركز هذه النظرية على الأعمال الفردية والمسارات دون العودة إلى البنيات وهذا ما ذهب اليه ريمون بودون حين سلم بأن أي ظاهرة اجتماعية مهما كانت صفتها هي نتاج تجمع لأفعال فردية، ومنطق هذه الأفعال لابد من البحث عنه في عقلانية الفاعلين في معنى قريب من الذي يعطيه الاقتصاديون النيو كلاسيكيون، بمعنى أنه إذا كانت الظواهر الاجتماعية دوماً هي مركبات من الفعل فإن هذا ما أتفق عليه كلا من ماركس، وتكفيل، وفيبر حينما اعتبروا أن مهمة عالم الاجتماع تكمن في إعادة الظاهرة الاجتماعية إلى " الأفعال الفردية التي تتركب منها... ، وعليه فإنه أثناء دراسة هذه الأفعال يجب أن يعتمد فقط على" العناصر التي تظهر له ملائمة بالنسبة إلى الظاهرات التي يسعى إلى فهمها " (ريمون بودون، فرانسوا بوريكو، 1986، صفحة 424) ، وعليه فإن هذه النظرية تركز على سلوك الفرد الفاعل بشكل خاص بهدف فهم دلالة الظاهرة الاجتماعية التي تعتبر " نتاج لأفعال ومواقف معتقدات وسلوكيات الأفراد وهو الأساس الأول... أما الأساس الثاني فيتعلق في نظر بودون بضرورة البحث عن معنى السلوكيات الفردية التي تشكل أساس الظاهرة الاجتماعية " (لكريمات، 2019، صفحة 21)، ويضيف بودون بأنه ليس هناك من مجال لأبعاد ونفي تأثير البنية في الفعل الفردي، وهذا يعني أن البنى تساهم جزئياً في تحديد اختيارات الفاعلين باعتبار أن " الذرة المنطقية l'atome logique للتحليل السوسيولوجي هو الفاعل الفردي، وهذا الفاعل لا يتحرك في فراغ مؤسساتي واجتماعي، ولكن مجرد أن يكون فعله واقعاً في سياق من الضغوطات أي من الوحدات التي يجب أن يقبلها كمعطيات مفروضة عليه " (لكريمات، 2019، صفحة 22)، وفي اتجاه أخر يرفض بودون تفسير السلوك الفردي على أساس الحتمية الاجتماعية، علماً أن هذه النظرية تعتمد في تفسير الظواهر الاجتماعية على مرحلتين مترابطتين بشكل عضوي هما على النحو التالي:

1. مرحلة التفسير: تثبت من خلالها أن هذه الظواهر هي محصلة عملية إدماج أو تجميع بين أفعال فردية.

2. مرحلة الفهم: تتلخص بإدراك معنى هذه الأفعال، وبعبارة أدق إيجاد الأسباب الوجيهة التي دعت الفاعلين إلى القيام بها (بوريكو، 2010، صفحة 55).

4-5 نظرية الهابيتوس والممارسة عند بيير بورديو

أستطاع بورديو Pierre Bourdieu تخطي الفجوة بين الفرد والبنية وكشف العلاقة الجدلية بينهما فقام بتفكيك الأبنية الاجتماعية إلى مجموعة من المجالات كالمجال الاقتصادي والمجال السياسي...، وكل مجال من تلك المجالات تحتاج إلى رأسمال نوعي خاص به يسعى الافراد و الطبقات لامتلاكه بغية الهيمنة والسيطرة على المجال أو الحقل من جهة، ومن جهة أخرى فالفاعلون أو النخبة داخل المجال الواحد يمتلكون بالضرورة استعدادات ورساميل تعمل على أعادة إنتاج تلك النخبة أو الطبقة، ومن خلال عملية إعادة الإنتاج تلك والاستحواذ على الرساميل وأدوات السيطرة ينشأ الصراع الطبق أو الإداري وتداخل الأدوار بين الفاعلين، وبالتالي ووفق هذه النظرية فإن الدور التي يقوم بها الفاعل داخل مجال معين مرتبط باستعداداته المكتسبة ذاتياً أو وراثياً، وهو ما أطلق عليه اصطلاحاً الهابيتوس وعرفه" بأنه مبدأ مولد للاستراتيجية يمكن للفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة والدائمة التغيّر، نسق من الاستعدادات الدائمة القابلة للتطور والتحول" (بدوي، 2009، صفحة 13)، وهنا يشير بورديو إلى تلك العلاقة الجدلية فالفرد لا يتعامل مع بنيات وإنما مع مجالات وحقول، وحتي يتمكن من الابداع في مجال ما والتميز فيه وإبراز قدراته وامكاناته، عليه امتلاك رساميل ذاك المجال أو الحقل كما يسميه بورديو، فالفرد يمكن أن يكون مُسيطِر في حقل ما ومُسيطَر عليه في حقل أخر لأنه لا يمتلك مهارات وهابتوس ذك الحقل، كذلك فالفرد الفاعل الذي يمتلك تكوين ومهارات ما يتطلبه التنظيم أو الحقل يكون أكثر قدرة على القيام بأفعال أكثر عقلانية من جهة، ومن جهة أخرى قدرته على التخلص من هيمنة الطبقة المسيطرة عبر التكامل والتوافق واستراتيجية التفاوض والكفاح ضد صعوبات الحياة. هذا التمكين بالأصل هو نسق من الاستعدادات يتشكل بفعل التنشئة والتعليم أو عن طريق الممارسة، هذه الأخيرة احتلت مكانه مهمة في النظرية التوليدية البنائية، وذلك" بسبب قدرتها التفسيرية المتنوعة والملائمة لكشف طبيعة الظواهر الاجتماعية والإنسانية المختلفة، فعن طريقها يمكن تفسير التباينات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية...، في آن واحد " (بدوي، 2009، صفحة 11). وارتباطاً بموضوعنا ووفق هذا الاتجاه الذي ربط بين الفاعل واستعداداته ومهارته، فأن الفاعل المحلي في الجماعة الترابية ولكي يحقق أهداف الجماعة كحقل، علية أولاً أن يمتلك رأسمالها الإداري والمهني، أي أن تكون لدي الفرد مهارات وتمكين مهني ليقوم بدور فعال في العمل الجماعي، وأن كان يؤخذ عليها من أن الافراد الذين ينتمون لطبقات النخبة هم من يحصلون على تلك الأدوار لامتلاكهم رأسمال اجتماعي أو لغوي واقتصادي أيضاً أو رأسمال ديني انطلاقاً من مبدأ أعادة الإنتاج والذي تطرق لها بورديو وكلود باسرون بالتفصل في كتابهما المشترك أعادة الإنتاج.

5. التمكين الوظيفي ودوره في التنمية

5-1 مفهوم التمكين والمفاهيم المجاورة

يعرف التمكين في اللغة بالتقوية أو التعزيز (بديدة محمد, باحدي قدور، 2013، صفحة 19). فيما يعرف اصطلاحاً بحسب الاتجاه التيار الفكري الذي انبثق منه وبالتالي يتعدد تعريف التمكين من مجال تخصصي لآخر وفي هذا الصدد عرفه مورال ومرديت Murell and Merdith " التمكين هو العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي" (Kenneth L. Murrell, 2000, p. 110)، وعادة ما يرتبط التمكين بمفهوم التكوين، حيث يشير التمكين إلى المهارات التي يكتسبها الفرد وقدرته في استثمارها استثماراً جيداً وفق الإمكانيات والإمكانات المُتاحة لدية، فيما يُشير التكوين إلى العمليات والآليات التي يتم فيها التكوين من قبيل التعليم والتدريب وصقل القدرات والمواهب وتنميتها والعلاقة بينهما شبيه بتلك العلاقة بين التحصيل العلمي الذي يعني اكتساب القدرات والمعلومات والمهارات والتحصيل الأكاديمي الذي يعني امتلاك الشخص لشهادات ومؤهلات علمية، لذلك التحصيل الأكاديمي مرتبط بعلاقة طردية بالتحصيل العلمي والعكس غير صحيح، وبنفس المنطق قد يكون هناك تكوين ولا يكون هناك تمكين، ولكن اذا وجد تمكين يكون هناك تكوين جيد. لذلك يعرف التمكين على أنه إعداد وتدريب المنخرط بشكل كافٍ يمكنه من القيام بمهام معينة بكفاءة من خلالها يستطيع الفرد تحقيق أهدافه واندماجه في المجتمع الكلى. "وعادةً ما يرتبط مفهوم التمكين بالجانب الإداري من قبيل الرفع من مهارات الإداريين والموظفين بالمنظومة الإدارية والسماح لهم بممارسات المسؤولية واتخاذ القرار، لذلك يعرف التمكين باللغة الإنجليزية Empowerment بالوسائل المستخدمة في تعزيز دور المنظفين في اتخاذ القرارات الجماعية ضمن المُنشئة مما يساعدهم في زيادة كفاءتهم وفاعليتهم الوظيفية" (خضر، 2016). ومما سبق يمكننا أن نستخلص أهمية تمكين العنصر البشري من أجل القيام بدور أكثر فاعلية وانتاجية في سيرورة العملية التنموية، وعموما لا تشير الشواهد المتحصل عليها من المؤسسات التعليمية إلى درجة التمكين وبنفس الكيفية فالتحصيل الأكاديمي الشهادات المعترف بها في الدولة لا يعني أن يكون هناك تحصيل علمي للفرد. في حين التحصيل العلمي المرتفع للفرد بالتأكيد سيكون لهذا الفرد تحصيل أكاديمي، لذلك من مؤشرات التمكين الجدي هو القدرة والكفاءة في قيام الفرد بالدور المنوط بأقل تكلفة وجهد من جهة، وبفترة زمنية تناسب نفس العمل. وعادة ما يرتبط التمكين بالقدرة والكفاءة وهما في الأساس مؤشران لقياس مدى استطاعة الكائن الحي في انجاز مهمة ما في فترة زمنية معينة أو تحت ظروف معينة، تعدد استخدام مفهوم القدرة في المعاجم العربية ولكنها تلتقي في قاسم مشترك وهي استطاعة الانسان على فعل شيء والتمكن منه، ما في تكييفه للطبيعة بخلاف سائر الكائنات الحية التي تتكيف مع الطبيعة، وعادة ما ترتبط القدرة بالقوة لديه بحيث ترتبط قدرة الفرد في إنجاز مهمة أو عمل ما بمقدار القوة والامكانيات والإمكانات لدية. هذه القوة ليست بالأساس قوة عضلية أو بدنية فقط وإنما تحمل القوة أنواع أخرى مثل القوة العقلية والفكرية لذلك يرتبط مفهوم القدرة بعلم النفس والعلوم المعرفية في قوة الشخصية وفي علم الاجتماع بتأقلمها الفرد مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتقاس قدرة الافراد في انجاز الاعمال بحسب نوع الإنجاز ومستواه وكفاءتها وسرعتها بعدة قياسات منها الاختبارات. وبالتالي يشير مفهوم القدرة إلى استطاعة الفرد في انجاز أعمال عقلية أو جسدية حركية، هذه القدرة قد تكون

مكتسبة بالتجريب والتدريب والتعلم والتمكين، أو موروثة فطرياً. إي أن القدرة هي عبارة عن المهارات المكتسبة لدى الفرد وتشير على كفاءة الفرد المهنية أو نشاط محدد ناتج عم تدريبه أو امتلاك مؤهلات ومهارات لازمة. وتقاس القدرة بحسب نوع النشاط والكائن الحي من جهة اخري وتوجد العديد من المناهج في علم النفس من قبيل قدرة الأطفال على تعلم اللغة وقدرة الفرد على تذكر عشرة ارقام مختلفة وكل رقم مكون من ثلاثة ارقام ايضاً، ويستخدم مفهوم القدرة كثيراً في العلوم الفزيائية وهي تشير إلى مقدار ما يستهلكه الجهاز الالكتروني من الطاقة الكهربائية مقابل عمل تلك الآلة لمدة من الزمن وتقاس بالكيلو وات لكل ساعة في نفس الوقت تشير على كفاءة الجهاز وارتفاع سعرة بارتفاع قدرته.

✓ القدرة من منظور اقتصادي: استخدم مفهوم القدرة بكثرة في علم الاقتصاد في ظل الرأسمالية الصناعية وهي تشير إلى جانبين أثنين هما القدرة الإنتاجية والقدرة الشرائية، حيث يشير الأول إلى قدرة الشركات على المنافسة في السوق وما يتبع هذه المنافسة من عمليات الإنتاج والتسويق وفق العديد من الآليات والاستراتيجيات المعتمدة بالأساس على منطق زيادة الإنتاج وخفض التكلفة. فيما يشير الثاني إلى قدرة الفرد الشرائية لمنتوج تلك الشركات وفق المستوى المعيشي له وخلال فترة زمنية معينة.

✓ القدرة في العلوم الاجتماعية والنفسية: ترجع القدرة في العلوم الاجتماعية إلى علم النفس، وبالأخص الى الأسس البيولوجية والنفسية والقدرة اصطلاحياً هي مؤشر أو أداة قياس لمدى استطاعة الكائن الحي في انجاز مهمة ما في فترة زمنية معينة أو تحت ظروف معينة، وترتبط بالخائص البيولوجية للفرد التي تمكنه من انجاز أعماله بطريقة مثاليه، وفي القدرة على الاسترجاع للمعلومات وخاصة في علم النفس الذكاء الصناعي، هذه القدرة قد تكون مكتسبة أو موروثة وتناولت القدرة العديد من مدارس علم النفس ابتداء من المدرسة السلوكية ومدرسة التحليل النفسي مع الجشطالتية وكذلك مع النظرية المعرفية، كلها تناولت طريقة اكتساب الانسان لقدرته على تعلم وتكرار نفس السلوك. بينما نجد من اختزل القدرة في البنيات وفي الظواهر الاجتماعية وخاصة مع السوسيولوجيا الكلاسيكية وبالأخص مع الفكر الدوركايمي المحافظ الذي اختزل قدرة الفرد الفاعل في بنيات المجتمع وجعل منه عنصر تابع للبنية فقط، فالظاهرة في هذا الاتجاه جبرية وقسرية والفرد لا يمكنه تغييرها، وفي الإتجاه الآخر وبالأخص مع آلن تولين نجد أن السوسيولوجيا أعطت اهتماماً كبير في قدرة الفرد في تغيير الظاهرة الاجتماعية، وعادة ما يرتبط مفهوم القدرة بمفهوم الكفاءة والتي يقصد بالكفاءة قدرة الفرد على انجاز مهام عمليه بنجاح استناداً إلى خبراته ومهاراته ومعرفته، ويعتبر هذا البعد من دعائم مفهوم التمكين فتزويد الفرد بمسئوليات أكبر ووظائف أكثر تعقيدا لن يعتبره الفرد تمكينا إلا إذا كان واثقاً من قدرته على النجاح في تحمل تلك المسؤوليات والقيام بتلك الوظائف، بالتزامن مع تحويل الأفراد من مجرد أدوات يحركها المديرون طبقاً للقواعد والسياسات التنظيمية التي تعتمد على المدير الذي يعطي الأوامر والمرؤوس الذي ينفذها، وكذلك فإن تطوير سياسات التحفيز التقليدية التي تعتمد على الثواب والعقاب يعد أمراً حتمياً يحتاج إلى فترة طويلة من التدريب المكثف لتزويد العاملين وكذلك المديرين بالمهارات والخبرات والمعرفة اللازمة لضمان نجاح تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة مثل التمكين. هذا البعد الاستراتيجي لتدريب العاملين يجب تدريبهم بصورة سليمة على مهارات اتخاذ القرار والمبادأة والابتكار، وذلك لأن العامل عندما يشعر بعدم قدرته على القيام بأنشطة وظيفته في ظل انعدام التمكين لعدم تدريبه فإن ذلك يؤدي

إلى انخفاض ثقته بقدراته أي كفاءته الذاتية وبالتالي مقاومة تطبيق التمكين وتفضيله للنظم التقليدية للأعمال التي يتقنها (عطية، 2015، الصفحات 11-12).

5-2 التمكين والتنمية المحلية

في ظل المتغيرات المتسارعة في بيئة الاعمال والمشاريع الاقتصادية وتعقدها في الآونة الأخيرة من جهة، والضغوط المرتفعة للمنافسة العالمية على السوق، أولت التنظيمات التنموية والإنتاجية التمكين لأفرادها ضمن مخططات الإنتاج والموازنات وخصصت لها أقسام خاصة عرفت بالموارد البشرية ضمن استراتيجياتها في الوصول إلى إدارة حديثة. وعلى اعتبار الجماعات الترابية تنظيمات تنموية فلا يمكن أن تقوم بدورها التنموي إذا لم يكن فاعليها ومنخرطيها لديهم تمكين بجميع جوانبها المختلفة. هذا التمكين لن يكون إلا إذا توفرت خصائص منها: أولاً لكل فرد مهمة محددة أي إعطاء الفاعل المحلى مهمة تنموية محددة وبوضوح، ثانياً ويسمح له بالتصرف بكل حرية في أداء تلك المهمة من جهة وفي حدود قوة الدستور أو الاتفاقات البيروقراطية والإدارية المنوطة بتلك المهمة. ويرتبط مفهوم التمكين بالتنمية البديلة وبالأخص بالتنمية الذاتية التي تنطلق أساساً من مبدأ اعتماد المجتمعات المحلية على التنمية الذاتية ولكن ليس الاكتفاء الذاتي في نفس الوقت " فمقاربة التمكين الأساسية للتنمية البديلة تؤكد على استقلالية صنع القرار للمجتمعات منظمة إقليمياً، وعلى اعتماد ذاتي محلي ولكن ليست اكتفاءً ذاتياً " (فيردمان، 2010، صفحة 21)، وبالتالي يُشير التمكين من الجانب الإداري إلى كافة المهارات المعرفيّة والعلميّة التي تتوفر عند الموظفين أو يجب توفرها، وتجعلهم قادرين على القيام بالعمل المطلوب منهم بأسلوب مناسب، ويتوافق مع بيئة العمل العامة في المنشأة أو التنظيم، وكلما كانت خبرات الموظفين كافية كلما ساهم ذلك في زيادةِ تمكينهم من القيام بأدوارهم الوظيفية من جهة، وأرتفع مستوى الوعي التنموي لديهم من جهة أخرى. ومما سبق يمكن تعريف التمكين بأنه اكساب أفراد المجتمع المعارف والاتجاهات والأفكار والمهارات والقيم... التي تخول لهم المشاركة الإيجابية الفاعلة في مختلف الأنشطة. هذا التمكين له العديد من الفوائد سواء على التنظيم أو المؤسسة من جهة وعلى الفرد من الجهة الأخرى، بالنسبة للمؤسسة نوجزها بالتالي:

1. يعمل على زيادة الإنتاج مع تقليل التكاليف.
2. يعمل على انخفاض نسبة التهرب من الخدمة من خلال تثمين قيمة عمل الفرد.
3. يخلق ثقافة القدرة التنافسية بين التنظيمات المختلفة وبين الأفراد أنفسهم داخل التنظيم.
4. إحدى الآليات الناجحة في حل المشكلات المختلفة.
5. تنمية قدرات ومهارات المرؤوسين.
6. تخفيف عبء العمل عن المدير.

أما بالنسبة للفرد فللتمكين فوائد جمة نوجزها أهمها بالتالي:

1. يعمل على إشباع حاجيات الفرد ويحقق له ذاته وهويته.

2. يعمل على الرفع من ولاء الفرد لمؤسسة العمل.
3. يعزز الجانب الشخصي للفرد في قدرته على الابداع.
4. ارتفاع الدافعية الذاتية للفرد.
5. يعمل على رفع قدرة الفرد من تكييف البنى الاجتماعية التقليدية بما يتناسب وحاجيات وتطور المجتمعات (بديدة محمد, باحدي قدور، 2013، صفحة 26). وبالتالي أصبح التمكين رهين بالتنمية المحلية هذه الأخيرة تقيدها العديد من القيود تحد من تحقيق تنمية ذاتية منها قيود الرأسمالية العالمية المتوحشة، وقيود الصراع الطبقي الناتج عن الثراء بحيث تعمل الطبقة الغنية عن أحجام الطبقة لوسطى والدنيا من امتلاك قوى الإنتاج والتحكم في السوق عبر سيطرتها على رساميل الإنتاج المختلفة. وكذلك هذا المحلي تحد من تمكينه الصراع الثقافي الاثني من قبيل الصفوة والاعيان الذين يتخذون من باقي أفراد المجتمع أدوات لتحقيق مصالحهم الخاصة. لذلك أولت الدولة تمكين الفاعل المحلي أهمية كبيرة باعتباره ألية لرفع الإنتاجية وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي عبر العديد من الاستراتيجيات سواء على الجانب القانوني والدستوري الذي يخول للفرد القيام بمهامه بمرونة في التسلل الإداري البيروقراطي من جهة، ويعطي الفرد الفاعل المنوط به القيام بمهمة قوة وعقد اجتماعي لتنفيذ تلك المهمة من جهة أخرى، وكذلك عبر أحداث إدارة خاصة في كل مؤسسة من مؤسسات المملكة المغربية تسمي بإدارة الموارد البشرية التي من أولى اهتماماتها الرفع من القدرة التمكينية لمنتسبي المؤسسة عبر تدريبهم وتنمية مهاراتهم وهنا نكون أمام استراتيجية ثانية متمثلة في التمكين المهني والتكوين لمنتسبي التنظيم بما يتماشى ومتغيرات العولمة ومتطلبات المجتمع. من هنا أطلق المغرب العديد من الاستراتيجيات من قبيل مشروع (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وورش الألفية الثالثة)، كل ذلك كان لعدة أسباب نوجزها بالتالي:

1. فشل المقاربة المركزية الاقطاعية للتنمية والمعتمدة على التنمية من فوق.
2. الاعتقاد الذي ساد مؤخراً بأن تحرك المجتمع على المستوى الاجتماعي يُعد كافياً لممارسة تنمية بديلة وأن التحرك السياسي لابد تجنبه (فيردمان، 2010، صفحة 36).
3. التخفيف من حدة الفقر على المجتمع في الرفع من الوعي الاجتماعي بأهمية التنمية الذاتية.

3-5 الفاعل المحلي ضمن بنيات الجماعة المحلية

أن عملية تدبير الشأن الجماعي من قبل الجماعة الترابية هذه الأخيرة والمخول لها صلاحيات دستورية وقانونية باستقلالها المالي عبر التراتب الإداري لمؤسسات الدولة، كل هذا يتطلب كفاءة تدبيرية معتمدة في ذلك على جانب بيروقراطي سلطوي يعمل وفقها أي التنظيم على اعتبار أن الجماعة الترابية تنظيم يضم بداخله عدة تنظيمات فرعية من السياسية إلى الاقتصادية إلى الاجتماعية. ومع تعقيد الأنظمة وتداخلها في أكثر من جانب كان لزاماً على أعضاء الجماعة أن تكون لديهم كفاءة وقدرة في هذا التدبير ووعي تام بكافة متطلباته ونقصد بالتنظيم هنا الجماعة التربية بحد ذاتها، هذه الكفاءة القيادية والإدارية أضحت تحتل مكانه هامة على جميع الأصعدة من حيث تمكينها بجميع الإمكانيات المادية والغير مادية. هنا تأتي أهمية إعداد وتدريب القيادات المحلية

عبر البرامج والدورات والورش الدورية والتي تهدف في الأخير إلى اكساب الفاعل المحلي المهارات والأدوات لجعله فاعل تنموي مثمر وواعي بما يتطلبه التدبير الجماعي تماشياً مع متطلبات الساكنة من جهة، ومع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. هذه القيادات الاجتماعية لابد وأن تتوفر على شروط وأسس في اختيارها مبتعدين عن التقييم الأكاديمي عبر الشواهد أو عبر الانتماء العائلي الارستقراطي أو الانتماء الطبقي النخبوي، وفي ذلك يقول الكاتب علي خليفة الكواري "إن رفع كفاءة وأداء المشاريع التنموية الجماعية رهين بتحقق كفاءة مسيريها ويتوقف إيجاد مثل هذه القيادات وفعاليتها على موضوعية وأسس اختيارها من ناحية، وعلى مدى توفر سياسة إيجابية قادرة على تعبئتها وإعدادها وحفزها من ناحية أخرى... ولابد لمجتمعات المنطقة في سعيها إلى إيجاد الشروط وتوفير البيئة الملائمة لعملية التنمية من أن تراجع السياسات والأساليب الحالية. كما يتوجب عليها أن تكثف جهدها في التعرف على الإمكانيات القيادية، والعمل على تطوير القيادات، وتوفير الشروط اللازمة لفعاليتها، وتعميق مساهمتها أملاً في تقدم المنطقة " (الكوري، 1981، الصفحات 65-66)، وبالتالي فإن كفاءة القيادات الجماعية مرهون أولا بآليات اختيارها سواء كان عبر الانتخاب الحر المباشر أو غير المباشر أو عبر التعيينات الرسمية أو عبرهما معاً، هذه الألية التي يجب أن تتصف بالموضوعية حسب الكاتب بعيدة عن المحسوبية والزبونية " النيوباتريمونيالية الإدارية". ألية لا تعتمد على الانتماء العائلي أو القرابي، وكذلك لا تقتصر عملية الاختيار على الشواهد الاكاديمية المتحصل عليها، وهو هنا يشير بطريقة غير مباشرة إلى جملة من الصفات التي يجب أن يتحلى بها الفاعل أو الناخب المحلي من قبيل الصدق والشفافية والنزاهة وحبة للعمل الاجتماعي....، ومما سبق يمكننا أن نستنتج أهم الشروط الواجب توفرها للوصول على كفاءة إدارية قادرة على خلق تنمية متكاملة على النحو التالي:

1. تبني الدولة استراتيجية الكفاءة الإدارية قانونياً وعملياً " الشخص المناسب في المكان المناسب". وهذا يتطلب جانب أليه قانونية ذات معايير موضوعية خاضعة لدستور واضح وبعيده عن الزبونية، أو الثقة الشخصية الناتجة عن توصية زبونيه باتريمونيالية ما أو مودة ... والابتعاد عن التعينات من قبل السلطات العليا.
2. توفير بيئة إدارية وقانونية واضحة للقيادات تعمل في الأخير على عدم تداخل الأدوار داخل التنظيمات الرسمية.
3. تفعيل دور جهاز الرقابة الإدارية والحكامة بمفهومها الشمولي- أي ربط المسؤولية بالمحاسبة.
4. توفير الشروط اللازمة لتفعيل اللامركزية الإدارية والمالية.
5. العمل على تطوير قدرات تلك القيادات المحلية وتمكينها مهنياً وادارياً.
6. الابتعاد عن مبدأ الاقصاء والتهميش داخل التنظيم.
7. تفعيل دور مكاتب الموارد البشرية في جميع مؤسسات ووزارات الدولة بما فيها المجالس الترابية وهذا من أهم شروط الوصول إلى إدارة محلية ذات كفاءة مالية إدارية وتنموية.

8. الاعتماد على خبرات سابقة أو أكاديمية متخصصة في مجالات اشتغال تلك الأنظمة (الكوري، 1981، الصفحات 69-74)

مما سبق نستنتج أن هناك صفات يجب توفرها في كلاً من الفرد والتنظيم في التدبير المؤسساتي، فمن ناحية الفرد تحدثنا عن الكفاءة والتمكين... ومن ناحية اخري نوع العلاقات داخل التنظيم وهو ما يطلق علية اصطلاحياً بسلوك التنظيم أو الهيكل التنظيمي من قبيل العمليات الإدارية والاتصال واتخاذ القرارات وبحسب (طلعت لطفي) بقوله: " إن الهيكل التنظيمي يحدد علاقات الافراد داخل التنظيم، فنجد جميع الافراد والجماعات ليسوا على مستوى واحد، فلكلٍ دورها لخاص به " (لطفي، 2007، صفحة 72)، وهنا نشير صراحةً إلى القيادة والإدارة التنظيمية في التدبير، فإذا كان القيادي يهتم بإنجاز الأمور الصحيحة فأن المدير الإداري يهتم بتنفيذ الأمور بطريقة صحيحة. وبالتالي فالفاعل الذي يمزج بين فن الأدرة والقيادة يصل بالتنظيم ليكون تنظيم مثالي خالي من الصراع وهنا يصبح التنظيم بحد ذاته أداة لتنفيذ المشاريع لا معيق لها.

6. الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تقدم يمكن التوصل لعدة استنتاجات نبرزها في التالي:

1. أجل الوصول لفاعل محلي قادر على أسقاط مشاريع تنموية مستدامة كان لزاما على الدولة الأمة تبني استراتيجية ذات اتجاهين تتمثل في إرساء قاعدة قانونية تتميز بالشفافية والحكامة تجمع بين القيادة والإدارة بالتزامن مع العمل على تمكين الفاعل المحلي بالرساميل اللازمة للقيام بدور وكيل المركز في اسقاط تلك المشاريع على أرض الواقع. وهنا تأتي أهمية التمكين الوظيفي للفاعل المحلي ، ارتباطاً بموضوع دراستنا يمكننا الجزم بأن القيادات الجماعية أو بالمصطلح السوسيولوجي الفاعل المحلي من أهم مكونات التنمية، على اعتبار أن التنمية تكون من أجل الانسان وبواسطة الانسان، هذا الأخير لن يحقق تنمية إذا لم يكن لديه القدرة والتمكين والوعي بما حوله وإعداده وتمكينه من آليات التنمية، وهنا تأتي أهمية إعداد وتدريب الفاعل المحلي عبر البرامج والدورات والورش الدورية والتي تهدف بالأخير إلى رفع المهارات والكفاءات وصقل المواهب لجعلة فاعل تنموي مثمر. وهذا ما تطرق له الكاتب محمد خليفة الكوري بقوله: "... لابد لمجتمعات المنطقة في سعيها إلى إيجاد الشروط وتوفير البيئة الملائمة لعملية التنمية من أن تراجع السياسات والأساليب الحالية. كما يتوجب عليها أن تكثف الجهود من أجل التعرف على الإمكانيات القيادية والعمل على تطوير القيادات، وتوفير الشروط اللازمة لفعاليتها وتعميق مساهمتها أملاً في تقدم المنطقة " (الكوري، 1981، الصفحات 65-66)، وعلية فأن قدرة وكفاءة الفاعل المحلي أن كانت لا تقتصر على عامل محدد ألا أن التمكين الهادف من قبل المؤسسات التنفيذية المعينة من أهم العوامل التي تجعل من الفاعل المحلي عضوا فاعلاً ومنتجاً للتنمية بكافة انماطها المختلفة.

2. إن التنمية عملية حضارية اجتماعية متكاملة وشاملة فهي ليست مجرد عملية اقتصادية بحثه، بل هي عملية ترتبط إلى حد بعيد بكل ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، هذا الارتباط متداخل ومركب ولا يمكن أن يتم في جانب بدون الآخر. ولتحقيق الأهداف المُسطرة لأي اقلاع تنموي بمفهومه الشامل، وذو بعدٍ اجتماعي على اعتبار هذا الإقلاع تغير اجتماعي بكل ما تحمله كلمة تغير من معاني يلزمنا استحضار كافة

الرساميل الاجتماعية، أي ان هذا الإقلاع لا يقتصر على الرأسمال المادي فقط بالرغم من أهميته وضرورته بل يجب استحضار رساميل أخرى ذات ابعاد لا مادية نجمل هذه الرساميل في الاتي:

- الرأسمال البشري المؤهل والمكون وذو الجودة العالية، فالبلد الذي يتوفر على هذه النوعية من الرساميل لا يمكنه إلا أن يكون في مصاف الدول المتقدمة– من قبيل دولتي اليابان وماليزيا، وهذه الدول تحتضن الباحثين والعلماء وترتكز في تكويناتها على منظومة محكمة وملائمة للتربية والتكوين المهني والبحث العلمي والتكنولوجي وتشجع وتحتضن المعرفة العلمية.
- الرأسمال الإداري المؤسسي المحتضن، ونقصد جملة من القوانين والتعاقدات الاجتماعية القائمة على الشفافية والحكامة ومنبثقة من المجتمع وربط المسؤولية بالمحاسبة من جهة، ومنبثقة من المركب الثقافي التيلوري، فالتنمية الحقيقية هي تلك التنمية التي تراعي احتياجات المجتمع وامكانياته من جهة أخرى.
- الرأسمال الاجتماعي يعتبر الخيط الناظم للتماسك الاجتماعي، فللإنسان حقوق وواجبات في ظل المساواة والعدالة والانصاف، على اعتبار أن هذه القيم الاجتماعية تقوي ثقة المواطنين بمؤسساتهم.
- الرأسمال الثقافي وهو رأسمال يستمد شرعيته ومقاوماته من التاريخ، الجغرافيا، التراث، حضارة المجتمعات...، هذا المشترك هو بمثابة لحمة وموطدٌ لروابط العيش المشترك بين كافة مكونات المجتمع شريطة أن يكون أي الرأسمال الثقافي منفتحا على عوالم خارجية أخرى في إطار تلاقح ثقافيٍ ذي بعدٍ انساني.

هذه المكونات أو الدعامات الأربع غير المادية مجتمعةً هي الكفيلة بضخ دماء جديدة في المؤسسات الترابية لها القدرة على تنزيل تلك الرساميل على أرض الواقع كمشاريع تنموية اجتماعية، وكآلية ناجعة لخلق عدالة اجتماعية تهدف إلى محاربة الفقر والهشاشة والحد من التفاوتات الطبقية والمجالية. هذه الرساميل اللامادية أيضاً إن توفرت ستمنح رؤية وتوجه تنموي جديد قائم على العدالة الاجتماعية يعمل على التقليل من الهشاشة والفقر والتفاوتات الطبقة والمجالية. مع الأخذ بعين الاعتبار إن تحقيق تنمية ترابية محليه شاملة ومستدامة لا تأتي بمجرد إصدار القوانين والمساطر. قوانين مكتوبة ومتروكة على أدراج المكاتب من جهة، ومن جهة أخر قوانين بعيدة كل البعد عن احتياجات الساكنة واشراكهم في العملية التنموية، بل لابد وأن يتحقق انسجام بين تلك القوانين والامكانيات المادية والبشرية للتراب الوطني بكامله مع مراعاة خصوصية كل جهة. وعلية نوصي الجهات الرسمية بالعمل على الرفع من مستوى تمكين أعضاء الجماعات الترابية في الدورات المقبلة وذلك من خلال تجهيز مركز للتدريب في كل جهة خاص بتدريب أعضاء الجماعات الترابي. ينخرط فيه جميع أعضاء الجماعات الترابية في كل جهة بعد فوزهم في الانتخابات للتدريب ولمدة تحددها الجهات والأجهزة الحكومية المختصة قبل مزاولة مهامهم في الجماعات الترابية. مع تفعيل المزيد من الشراكات بين الفاعلين في الجماعات المحلية مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وتنظيمات المجتمع المدني بكل أطيافها السياسية والمدنية لهم تجارب ومقومات حقيقية للعمل التعاوني، ونشير هنا بالخصوص إلى الخبراء الأكاديميين عبر اشراك الجامعات في تأطير أعضاء الجماعات الترابية بعد فوزهم واستحقاقهم في الانتخابات المحلية.

المراجع

1. أحمد موسى بدوي. (2009). مابين الفعل والبناء الاجتماعي في نظرية الممارسة عند بورديو. *مجلة أضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان*.

2. انتوني جيدنز. (2005). *علم الاجتماع* (الإصدار الأول). (فايز الصياغ، المترجمون) بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

3. إيان كربت. (1999). *النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر مارس* (المجلد 244). (محمد حسين غلوم، المترجمون) الكويت، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون.

4. بديدة محمد, باحدي قدور. (2013). *أثر أستراتيجية تمكن العاملين على تحقيق الرضاء الوظيفي* (الإصدار بدون). ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

5. جون فيردمان. (2010). *التمكين سياسة التنمية البديلة* (الإصدار الأول، المجلد 1648). (ربيع وهبة، المترجمون) القاهرة، مصر: المركز القومي للترجمة.

6. الحاجة سعود. (2015). *استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية*. المسيلة، الجزائر: جامعة بوضياف.

7. د: محمد سرحان علي المحمودي. (2019). *مناهج البحث العلمي* (الإصدار الثالث). صنعاء، اليمن: دار الكتب.

8. ريمون بودون، فرانسوا بوريكو. (1986). *المعجم النقدي لعلم الاجتماع* (الإصدار الأول). (سليم حداد، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

9. ريمون بودون، فرنسوا بوريكو. (2010). *طرائق في علم الاجتمع*. (مروان بطش، المترجمون) بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

10. سهيل رزق دياب. (2003). *مناهج البحث العلمي* (الإصدار بدون). غزة، فلسطين.

11. شادي حمدان عطية. (2015). *متطلبات التمكين من وجهة نظر العاملين الإداريين في الجامعات الفلسطينية، دراسة لنيل شهاة الماستر في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية*. (الإصدار بدون). جامعة الأزهر.

12. طلعت أبراهيم لطفي. (2007). *علم اجتماع التنظيم* (الإصدار بدون). القاهرة، مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

13. عبدالباسط عبدالمعطي. (1998). *اتجاهات نظرية في علم الاجتماع* (المجلد 44). الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون.

14. عبدالصبور لكريمات. (8 4, 2019). المنهجية الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودون. *مجلة جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر*. تاريخ الاسترداد 8, 2021، من مركز جيل البحث العلمي.

15. علي خليفة الكوري. (1981). *دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية* (المجلد 42). الكويت، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون.

16. لوران فلوري. (2008). *ماكس فيبر* (الإصدار الأول). (محمد علي مقلد، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الكتاب المتحدة.

17. ماكس فيبر. (2001). *مفاهيم أساسية في علم الاجتماع* (الإصدار الأول). (صلاح هلال، المترجمون) القاهرة، مصر: المركز القومي للترجمة.

18. محمد الادريسي. (ديسمبر, 2015). تاريخ الفكر السوسيولوجي. *مجلة المستقبل العربي*.

19. محمد عبدالكريم الحوراني. (2008). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع* (الإصدار الأول). عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

20. مصطفى خلف عبدالجواد. (2002). *قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع* (الإصدار الأول). القاهرة، مصر: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

21. Boudon, R. (1979). *La Logique du social.* Paris, France: Le robert seuil.

22. Bréchon, P. (2000). *les grands courants de la sociologie* (second edition ed.). pqris, france.

23. Kenneth L. Murrell, M. M. (2000). *Empowering Employee* (1st edition ed.). Nez york: McGraw-Hill.

24. Monnerot, J. (1946). *les faits sociaux ne sont pas des choses* (1st edition ed.). Paris, France: Gallimard.

25. مجد خضر. (9 11, 2016). *مفهوم التمكين*. تاريخ الاسترداد 8, 2021، من موضوع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86

26. *مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة*. (8, 2014). تاريخ الاسترداد 8, 2021، من ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9